



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
ⵎⴰⵔⴻⵏ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎⵓⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵏ ⵉⵏⵙⴰⵏ  
Conseil national des droits de l'Homme

حقوق الإنسان 2021

تداعيات كوفيد 19  
على الفئات الهشة  
ومسارات الفعلية

فبراير 2022

@CNDHMaroc



www.cndh.ma

تقارير الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان  
والوقاية من الانتهاكات

# تقرير عن حصيلة أنشطة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

## حقوق الإنسان 2021

### تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية

1. يعرض هذا التقرير حصيلة أنشطة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال سنة 2021 ومساهماتها في إثراء النقاش العمومي حول قضايا جوهرية شكلت صلب اهتمام مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين بقضايا الإعاقة بالمغرب. كما يعكس هذا التقرير رؤية الآلية لتنزيل استراتيجية المجلس الرامية إلى رصد فعالية الحقوق وتعزيز الجانب الحمائي كرافعة أساسية ومؤشر بنيوي لرصد الإشكالات المرتبطة بالولوج للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، بما يتلاءم والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.
2. ولبلوغ أهدافها، عملت الآلية خلال هذه السنة على إعداد مخطط عمل يرمي إلى تعزيز سبل الانتصاف ورصد الخروقات التي تطل الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال معالجة الشكايات الواردة عليها أو التي بلغت إلى علمها والقيام بزيارات تفقدية لمجموعة من مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وترسيخ أعمال مبدأ التشاور والمشاركة وإذكاء الوعي بقيم المساواة وعدم التمييز المبني على أساس الإعاقة.
3. كما شكلت المحطات والأحداث التي عرفتها سنة 2021 خاصة الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية والتشريعية في ظل استمرار جائحة كوفيد 19، والإعلان عن البرنامج الحكومي والتقرير الخاص بالنموذج التنموي الجديد مناسبة للرصد والملاحظة النوعية للاستحقاقات الانتخابية وتتبع مدى استجابة السياسات العمومية لبعدها الإعاقة.
4. ووعيا منها بضرورة انفتاحها على المحيط الخارجي، تفاعلت الآلية مع كل المراسلات وطلبات التأطير والمشاركة التي توصلت بها سواء من طرف المؤسسة التشريعية أو الفاعلين المؤسساتيين أو المنظمات العاملة في مجال الإعاقة وغيرهم من شركاء المجلس إيماناً منها بأهمية العمل المشترك والبناء الجماعي لآليات عمل تساهم بالنهوض بحقوق هذه الفئة.
5. كما حرصت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على التفاعل مع اللجنة الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاورات التي أطلقتها وساهمت بتعليقات كتابية ومدخلات شفوية، واستعانت بخبرتها في تقديم التجارب المقارنة والممارسات الفضلى.

## أولا : حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

### أ. معالجة الشكايات

6. خلال سنة 2021، توصلت الآلية بما مجموعه 41 شكاية وطلب، منها 24 طلب مساعدة مالية وعينية تمت معالجة 22 منها وتوجيه المعنيين بها إلى المندوبيات الإقليمية لمؤسسة التعاون الوطني للاختصاص وحفظ شكايتين لسبقية البت، في حين عالجت الآلية 17 شكاية أخرى، منها 3 ملتزمات استعطفية من أجل الحصول على مأذونية النقل ورخص السياقة تمت إحالتها على عمالات الأقاليم للاختصاص وإخبار واضعيها بمآلها، و6 طلبات للتدخل من أجل تسوية نزاع معروض على القضاء، تم توجيه المعنيين بها لاستكمال المساطر المعمول بها قانونا نظرا لعرضها على القضاء وشكايتين تتعلقان بطلب فض نزاع مع الإدارة تمت إحالتهما على مؤسسة وسيط المملكة للاختصاص.

7. كما عالجت الآلية شكاية تتعلق بمنع طفل من الولوج إلى المدرسة العمومية بسبب عدم وجود مرافق، حيث تدخل المجلس بشكل فوري لدى أكاديمية التربية والتكوين بالدار البيضاء حفاظا على المصلحة الفضلى للطفل؛ وشكاية من طرف أسرة طفل في وضعية إعاقة حركية تتعلق بتمكينه من الترتيبات التيسيرية للولوج إلى الفصل المتواجد بالطابق الأول عالجتها الآلية بشكل مستعجل بتنسيق مع اللجنة الجهوية سوس ماسة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، حيث تم تنزيل الفصل الدراسي إلى الطابق الأرضي.

8. وفي سياق تفاعلها المستمر مع المنظمات العاملة في مجال الإعاقة، تلقت الآلية ملتمس تدخل عاجل من تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب لرفع التمييز عن 3 تلاميذ في وضعية إعاقة ذهنية تم حرمانهم بقرار من اللجن الجهوية للامتحانات من رخصة اصطحاب المرافق خلال الاختبارات الإشهادية لنيل شهادة البكالوريا تدخل المجلس فور توصله بها لدى الوزارة المعنية لتمكين المعنيين من اجتياز امتحاناتهم.

9. كما توصلت الآلية بشكاية فردية وشكاية جماعية من نساء في وضعية إعاقة حاملات لشهادات وديبلومات يشتكين من التدابير المعمول بها في اجتياز المباراة الموحدة، خاصة المنصة الشفوية التي لا تتوفر على التدابير التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة الحسية والبصرية والذهنية والتي تتسبب في رسوب هذه الفئة في المباراة الموحدة. وبهذا الخصوص، راسل المجلس وزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية ولم يتلق أي رد بشأنها. كما تلقت الآلية شكاية من الفيدرالية الوطنية للأشخاص الصم

## حقوق الإنسان 2021

### تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية

تتعلق بطلب التدخل لمنع قرار هدم مقر جمعية بأكادير تتواجد فيها مدرسة للأطفال الصم. وقد تابعتها الآلية بتنسيق مع اللجنة الجهوية سوس - ماسة التي قامت بدور الوساطة والصلح بين الأطراف.

**10.** سجلت الآلية من خلال تحليل الشكايات المتعلقة بطلبات المساعدة ضعف تدخل الدولة لتوفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة وصعوبة ولوجهم للخدمات المتعلقة بالحقوق الأساسية كالحق في الصحة والسكن اللائق والشغل، مما يزيد من تعميق هشاشتهم، فضلا عن كل ما يتعلق بالصور النمطية السائدة داخل المجتمع.

**11.** كما تسجل الآلية استمرار الصعوبات المتعلقة بإعمال الحق في التربية والتعليم في السياسة التعليمية الحالية بالرغم من تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة. وتظهر هذه الصعوبات بشكل جلي لدى فئة الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والبصرية والحسية.

### ب. القيام بزيارات

**12.** قامت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الفترة الممتدة بين 26 و27 ماي 2021 و24 نونبر 2021 بأربع زيارات تفقدية لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة بكل من مدن فاس (مركز فضاء الأمل للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية) ووجدة (مركز النصر للطفل المعاق) والدار البيضاء (المركز المتعدد الاختصاصات للترويض النفسي والحركي والترويض الطبي للأطفال المعاقين ذهنيا وحركيا) والعيون (مركز امباركة الزروالي للتربية والإدماج الاجتماعي). وقد اعتمدت الآلية في اختيار المراكز المستهدفة بالزيارات مبدأ نوع ودرجة الإعاقة والتوزيع الجغرافي وطبيعة الخدمات المقدمة.

**13.** وهدفت هذه الزيارات إلى تشخيص وضعية التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاستقبال، التي تقدم خدمات تربوية وتأهيلية تشرف على تسييرها الجمعيات في إطار شراكة مع مؤسسة التعاون الوطني والتي يبلغ عددها 352 جمعية على المستوى الوطني. كما توخت هذه الزيارات التي سيتم استكمال برنامجها سنة 2022 إلى الخروج بخلاصات واستنتاجات من شأنها أن تساعد الآلية على صياغة تقريرها الموضوعاتي حول وضعية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بهذه المراكز.

**14.** وعلى إثر هذه الزيارات التفقدية الميدانية للمراكز الأربعة المستهدفة خلال هذه السنة، تم الحصول على مجموعة من المعطيات والمعلومات البالغة الأهمية حول هذه المراكز وظروف اشتغالها وآليات عملها

## حقوق الإنسان 2021

### تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية

والخدمات التي تقدمها، حيث ساهمت هذه المعطيات والمعلومات في تسهيل مهمة الآلية وتحقيق الهدف الأساسي من هذه الزيارات. وهكذا، توصلت الآلية إلى خلاصات يمكن إجمالها في عدد من المستويات.

**15.** فعلى مستوى العلاقة بالقطاع الوصي، (وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة - مؤسسة التعاون الوطني)، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية؛ سجلت الآلية انطلاقاً من المقابلات التي أجرتها مع المسؤولين بالمراكز المشمولة بالتقرير ضعف تواصل القطاع الوصي مع الجمعيات ووجود إكراهات تتعلق أساساً بتأخر الدعم السنوي المرصود لها لتسيير هذه المراكز؛ وثقل المساطر الواردة في دفتر التحملات الخاص بالجمعيات الذي يدخل في إطار أجرة خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماكس الاجتماعي الخاص بدعم تـمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، مما يؤثر سلباً على تأمين جودة الخدمات، وكذلك تعويض الفريق التربوي المشرف على عملية التدريس. كما سجلت الآلية غياب التتبع والتقييم للمسار التعليمي لهذه الفئة من المستفيدين سواء من طرف القطاع الوصي أو من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بسبب غياب تسجيلهم بمنظومة «مسار» مما يجعلهم خارج المنظومة التعليمية الرسمية، وهو ما يشكل خرقاً لحقهم في التربية والتعليم. كما سجلت الآلية أن المناهج التعليمية المعتمدة داخل المراكز المشمولة بالتقرير، بالرغم من حرص المشرفين التربويين على جعلها ميسرة، لا تستجيب لمعايير الجودة والتعليم الدامج. كما أن الوضعية القانونية غير القارة للموظفين بهذه المراكز وعدم التصريح بهم لدى منظمات الاحتياط الاجتماعي تؤثر سلباً على جودة الخدمات.

**16.** وعلى مستوى بنى الاستقبال، سجلت الآلية أن بعض الفضاءات لا تستجيب للمعايير الدنيا للتكنولوجيات ولا للمساحات الخضراء الخاصة بالفسح والترفيه، فضلاً عن ضعف المعدات الطبية المتواجدة بها والطواقم الطبي المشرف على الترويض الحركي.

**17.** وفي ما يتعلق بعلاقة المراكز بالأسر، عبرت الأسر التي تم الاستماع إليها أن لجوؤها لإيداع أبنائها بالمراكز بالرغم من كلفتها المرتفعة ناتج عن عدم قبول أبناءهم وبناتهم بالمؤسسات التعليمية الرسمية. كما أن أغلب المستفيدين يعانون من بعد بعض المراكز عن مقر سكنهم، مما يضاعف من معاناتهم في التنقل بالمدن الكبرى خاصة وأن وسائل النقل العمومي غير ولوحة، كما وقفت الآلية على الهشاشة الاقتصادية لأغلب الأسر وعدم توفرها على الحماية الاجتماعية.

**18.** وعلى مستوى الشراكات، سجلت الآلية من خلال المعلومات المتوصل بها ضعف الشراكات ونقص الدعم المقدم لهذه المراكز من قبل المتدخلين على المستوى الترابي.

## حقوق الإنسان 2021

### تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية

- وإذ تذكر الآلية بتوصياتها الصادرة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2020 خاصة تلك المتعلقة بتسوية وضعية الحماية الاجتماعية للأطر العاملة لدى الجمعيات، فإنها توصي بما يلي :
- إعادة تحديد أدوار ومجالات تدخل هذه المراكز وطبيعة الخدمات التي تقدمها بما لا يشكل مسا بالحقوق الأساسية للمستفيدين والمستفيدات تماشياً مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة الحق في التربية والتعليم باعتباره حقاً تمكينياً؛
  - تعزيز التعاون والتواصل بين القطاع الوصي والجمعيات المسيرة للمراكز بما يضمن تمتع المستفيدين من خدماتها؛
  - اعتماد منظومة دامجّة تراعي حق التأهيل في مسار التنشئة الاجتماعية والتربوية للأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في مراحل التعليم الأولي لتمكين من ضمان الاستقلالية والدمج في الحياة العامة دون تمييز؛
  - إرساء نظام مواكبة مستدام يهتم بتقوية قدرات الأطر العاملة بالمراكز بما فيها الطبية وشبه الطبية والتربوية والإدارية؛
  - ضمان حقوق المستفيدين والمستفيدات من خدمات هذه المراكز، خاصة الحق في الترفيه والأنشطة الثقافية؛
  - الأخذ بعين الاعتبار موقع الأسر كشريك في إرساء وإعمال مبدأ المشاركة الفعلية والفعالة في منظومة التكفل؛
  - توسيع وعاء الحماية الاجتماعية ليشمل الأشخاص في وضعية إعاقة وأسره، وذلك أخذاً بعين الاعتبار كلفتها التي تساهم في تعميق الهشاشة الاجتماعية.

### ج. الرصد من خلال الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي

**19.** رصدت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي ملف تكتل الجمعيات التي تدعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة المندرج في إطار الصندوق الوطني لدعم التماسك الاجتماعي، والتي تتعلق بتأخر الدعم السنوي المرصود لخدمة دعم التـمدرس، مما تسبب في حرمان 5 آلاف إطار يشرف على تأطير وتكوين ما يقرب عن 20 ألف طفل في وضعية إعاقة من رواتبهم، وما شكله ذلك من انعكاسات مباشرة على جودة العملية التعليمية للمستفيدين من هذه الخدمات.

**20.** واذ يساور الآلية القلق بخصوص استمرار تفويض تدبير ملف تعليم الأطفال في وضعية إعاقة للجمعيات رغم إطلاق البرنامج الوطني للتربية الدامجّة واستمرار التمييز المبني على الإعاقة، والعزل، فإنها ترى أن إعمال مبدأ العناية الواجبة واستعادة دور الدولة في التكفل بالحق في التربية والتكوين لهذه الفئة مسألة أساسية لتكريس هذا الحق، بما يضمن الاحترام التام لمبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية ذات الصلة.

**21.** تابعت الآلية باهتمام شديد النقاش والتداول الوطني حول مشروع المرسوم المتعلق بشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة، وما عرفه من تفاعل لمختلف الأطراف المعنية. وقد تلقى المجلس في هذا الشأن ملتمسا من التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بتاريخ 5 ماي 2021 لإبداء الرأي. وبالنظر لأهمية الموضوع وما يشكله من انعكاس مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الآلية الوطنية تسجل عدم وجود التقائية بين مشروع السجل الاجتماعي الموحد ومشروع نظام تقييم الإعاقة، حيث إن قانون السجل الاجتماعي الموحد لم يدمج مكون الإعاقة في معادلة احتساب المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويعزى ذلك لغياب نظام معلوماتي خاص بالإعاقة. كما تثير الانتباه إلى أن تنصيب مشروع المرسوم على إعطاء رقم السجل الاجتماعي الموحد في بطاقة الإعاقة يتنافى مع المبدأ الاختياري المنصوص عليه في قانون السجل الاجتماعي الموحد، فضلا عن غياب الإشارة إلى برمجة الميزانية الضرورية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة لإرساء نظام تقييم الإعاقة.

**22.** وإعمالا لمبدأ المشاركة الفعلية والفعالة كمبدأ مهيكلي في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تثير الآلية الانتباه إلى أن عدم اختبار أدوات التقييم على عينة تمثيلية من الأشخاص ذوي الإعاقة لتقويمها وتكييفها يعتبر مسا بأحد المبادئ الأساسية في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمشاركة والاستقلالية في الخيارات.

## ثانيا النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

**23.** نظمت الآلية الوطنية ومنظمة الصحة العالمية، في الفترة الممتدة بين 15 و26 فبراير 2021 بالرباط والدار البيضاء، ورشات للتكوين والتحسيس بحقوق الطفل في وضعية إعاقة، تحت شعار "تغيير وتعزيز المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مفهوم الإعاقة بالمغرب". وتهدف هذه الورشات التحسيسية والتكوينية إلى تعزيز معارف مختلف الفاعلين في مجال حقوق الأطفال في وضعية إعاقة، واقتراح مبادرات لتفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، والتمكين من إجراءات الانتصاف من أجل ضمان حماية أفضل للأطفال في وضعية إعاقة. واستهدفت هذه الورشات حوالي 100 شخص من ممثلي مهنيي الصحة المدرسية والتربية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، إلى جانب حوالي 450 تلميذة وتلميذ، وفق مقاربة تفاعلية وتشاركية وباستخدام تقنيات وأدوات تتلاءم مع مختلف الفئات المستهدفة.

**24.** نظمت الآلية الوطنية بشراكة مع التحالف مع أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بتاريخ 6 يوليوز 2021 ندوة رقمية حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة. وشارك في هذه الندوة خبراء في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا يمثلون اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودول تونس والأردن والمغرب. وقد شكلت هذه الندوة مناسبة لعرض التجارب الدولية الناجحة وتدقيق المعايير والمؤشرات التي تمكن من قياس مدى إعمال الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الإطار، تم عرض تجربة المغرب في مجال الملاحظة النوعية للانتخابات والتي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

**25.** كما أطلق المجلس عبر آليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 13 غشت 2021، حملة توعية رقمية لتعزيز الحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة. وتمثل الهدف من هذه الحملة في إذكاء الوعي بالحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة في تعزيز سبل ممارستهم على قدم المساواة. وشكلت الحملة، التي استهدفت فاعلين ومعنيين بالعملية الانتخابية، سواء الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية أو وسائل الإعلام وكذا عموم المواطنين، فرصة للتذكير بأن للأشخاص في وضعية إعاقة الحق في التصويت والترشح على أساس المساواة وعدم التمييز. وقد تم بث هذه الفيديوهات عبر الفايسبوك وتويتر واليوتيوب، كما تم بثها بإحدى النشرات الإخبارية على القناة الثانية.

**26.** ونظمت الآلية لقاءات تواصلية، همت الجهات 12 بالمملكة بهدف التعريف بمهامها والتحسيس بأدوارها الحمائية وكذا النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. كما شكلت اللقاءات التي ساهم في إغنائها 288 مشارك ومشاركة يمثلون المنظمات العاملة في مجال الإعاقة، والأسر، والفاعلين المؤسساتيين والجماعات الترابية والأكاديميين مناسبة لتحقيق التفاعل والتواصل، وكذلك تشخيص فعالية تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم الأساسية.

**27.** كما مكنت هذه اللقاءات من تحديد مجموعة من التحديات التي ما زالت تعترض تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم. ويتعلق الأمر بالصور النمطية والتمثلات السلبية في المجتمع وضعف أو غياب الالتقائية بين السياسات المجالية والتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال الإعاقة. كما يتعلق الأمر بغياب الولوجيات مفهوماً الشامل مما يحد من إمكانية الوصول للحقوق والتمتع بالخدمات؛ والتفاوت في تغطية العرض الصحي بمختلف الجهات وانعكاساته على صحة الأشخاص في وضعية إعاقة وثقل كلفة الإعاقة عليهم وعلى أسرهم خاصة في وضعية هشاشة؛ وصعوبة التنزيل السليم لبرنامج التربية الدامجة على أرض الواقع؛ وصعوبة الولوج الشامل للعدالة وغياب الترتيبات التيسيرية عند مراحل التقاضي، بما في ذلك توفير الترجمة للغة الإشارة للأشخاص الصم مما يؤثر على إحقاق شروط المحاكمة العادلة وفقاً للمادة 13 من الاتفاقية الدولية.

**28.** وتبعا للتوصيات الواردة في هذه اللقاءات التواصلية الجهوية التي تهتم بالأساس الاستمرار في دعم الأنشطة التي تهدف إلى إذكاء الوعي بقضايا الإعاقة، واعتماد الالتقائية في السياسات العمومية والترابية والبرامج القطاعية بين كافة المتدخلين المؤسساتيين لتحقيق النجاعة وفعالية الحقوق للأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الآلية الوطنية ستواصل عملها خلال سنة 2022 من خلال تعميق الشراكات مع مختلف المتدخلين المعنيين لتجاوز هذه الصعوبات وتنزيل هذه التوصيات.

## ثالثا : التفاعل مع الشركاء المدنيين والمؤسساتيتين والمنظمات الدولية

**29.** بدعوة من الشبكة الوطنية للتأهيل المجتمعي، ساهم المجلس بتاريخ 13 فبراير 2021 في أشغال الورشة الموضوعاتية حول «الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والنموذج التنموي الجديد» بعرض حول «الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وفعلية حقوق الإنسان». وقد سلط المجلس الضوء على أهمية الورش الوطني حول الحماية الاجتماعية، مبرزا في نفس الوقت مجموعة من الإشكالات التي يمكن أن تشكل عائقا في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذا الحق. والتي تتجلى أساسا في ندرة المعطيات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بالمغرب لتحديد موقعهم ضمن ورش نظام الحماية الاجتماعية وصعوبة ترجمة النصوص القانونية إلى مداخل حقيقية لضمان الحماية الاجتماعية لهذه الفئة.

**30.** كما شاركت الآلية في أشغال الندوة الوطنية للتفكير والتقاسم حول موضوع: «الشباب والتأهيل المجتمعي المنظمة من طرف المنظمة الإيطالية OVICI la nostra famiglia بتاريخ 23 مارس 2021 والتي تم من خلالها عرض دليل تجربة التأهيل المجتمعي للشباب في وضعية إعاقة وكذلك توصيات المذكورة المنجزة من طرف مجموعة التفكير حول «الإعاقة والنوع والإقصاء».

**31.** وبدعوة من المركز الوطني محمد السادس للمعاقين، ساهمت الآلية الوطنية في أشغال الدورة 12 للمنتدى الوطني للإعاقة التي تم تنظيمها في الفترة الممتدة ما بين 29 مارس و2 أبريل 2021 تحت شعار «اضطرابات طيف التوحد -الوضعية الراهنة، المنهجيات الحديثة والمعايير الدولية للتكفل، حيث قدمت الآلية مداخلة حول أدوارها ومجالات اختصاصاتها وتصورها في بناء منظومة التكفل بهذه الفئة.

**32.** بدعوة من جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، شاركت الآلية بتاريخ 31 مارس 2021 في أشغال الورشة الوطنية لتقديم نتائج الدراسة المنجزة من طرف أرضية التنسيق الوطنية حول تقييم مستوى إدماج بعد الإعاقة في السياسة العمومية المتعلقة بتدبير جائحة كوفيد 19. وقد تميزت أشغال هذه الورشة بتقاسم نتائج الدراسة المذكورة والتوصيات الصادرة عنها والاشتغال على مواضيع الحماية الاجتماعية والاستهداف وتقييم الإعاقة والتربية الدامجة.

## حقوق الإنسان 2021

### تداعيات كوفيد 19 على الفئات الهشة ومسارات الفعلية

**33.** وشاركت الآلية يوم 1 أبريل 2021 بمجلس المستشارين في أشغال اللقاء الدراسي المنظم من طرف الاتحاد المغربي للشغل والمنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومركز التضامن حول موضوع «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم العمل»، وذلك بحضور ممثلين عن قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلين عن المجتمع المدني، بالإضافة إلى نشطاء من الأجراء والموظفين من ذوي الإعاقة. وتوخى هذا اللقاء تعزيز دور النقابات لتكون أكثر شمولاً وتمثيلاً للعمال ذوي الإعاقة، وتحسيس الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والعمال والعمال من ذوي الإعاقة لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم في عالم العمل، فضلا عن تحسيس الجهات المشغلة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بضرورة العمل استنادا إلى الإطار المعياري الدولي والوطني ذو الصلة.

**34.** وتدخلت الآلية باسم المجلس يوم 28 يوليوز 2021 بصفته عضوا بلجنة الإشراف في إطار مشروع: «تغيير النظرة وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في تصور الإعاقة في المغرب» الذي تشرف على تنفيذه وكالات الأمم المتحدة بالمغرب في أشغال الندوة الختامية التحصيلية للمشروع، والتي تميزت بعرض مساهماته في تنفيذ المشروع خاصة تلك المتعلقة بالتحسيس والتكوين. كما قدم المجلس توصياته لآفاق العمل المشترك من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة في رفع التمييز والإقصاء عنهم.

**35.** وبمناسبة إحياء اليوم الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظمت الآلية الوطنية بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يوم 14 دجنبر 2021 مائدة مستديرة حول موضوع: «فعالية الحق في التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة: التقدم المحرز والتحديات»، مساهمة منها في طرح الإشكالات التي تحول دون تفعيل هذا الحق ودون تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم في التربية والتعليم والتكوين. وهدف هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة فاعلين معنيين يمثلون عدة قطاعات وزارية، من بينها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واتحادات جمعوية مختصة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إلى تثمين المكتسبات التي تم تسجيلها وكذلك الوقوف على المعوقات التي تحول دون الوصول إلى هذا الحق وسبل التجاوز والمسارات الكفيلة بالنهوض بحقوقهم في ولوج مدرسة منصفة وعادلة وذات جودة.

## رابعاً : التفاعل مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

**36.** ساهم المجلس من خلال آليته الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يوم 30 يونيو 2021 في مشاورات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول «الحق في العيش المستقل في المجتمع وفقاً لأحكام المادة 19 من الاتفاقية الدولية». وقد ركزت مداخلة الآلية على الأسباب والعوامل المؤدية إلى إنشاء مراكز الرعاية المؤسسية التي ترجع إلى غياب تشريعات تمنع عزل وفصل الأشخاص ذوي الإعاقة عن محيطهم الطبيعي واعتماد سياسات عمومية مكرسة لعدم أهليتهم ومتجاهلة لحقوقهم بالإضافة إلى الأفكار السلبية الموروثة حول الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة والتي تكرر الاعتقاد بعدم قدرتهم على العيش باستقلالية والاندماج في المجتمع.

**37.** وفيما يخص تدابير الانتقال من سياسة عزل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى دمجهم في المجتمع والتخلي على الرعاية المؤسسية، أكدت الآلية أن هذا الانتقال، في غياب بدائل آنية للدولة، يجب أن يتم بالتدرج حفاظاً على المصلحة الفضلى لذوي الحقوق وذلك وفق التدابير والآليات التالية:

- وضع مبادئ توجيهية للانتقال التدريجي من العزل إلى الدمج محدد زنياً ومحكوم بمؤشرات قياس وبتدابير تحدد الأدوار المؤقتة لمراكز الرعاية المؤسسية وتأخذ بعين الاعتبار نوع ودرجة الإعاقة وتراعي مراحل التمكين للوصول إلى تحقيق الاستقلالية؛
- إذكاء الوعي بمخاطر عزل الأشخاص ذوي الإعاقة والتنبيه لآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع؛
- مراجعة التشريعات الوطنية وفقاً للاتفاقية الدولية لضمان الاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية باعتبارها المدخل الأساسي للاستقلالية وفعلية الحقوق؛
- تبني سياسات عمومية دامجّة مصحوبة بتدابير عملية تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الأساسية على أساس المساواة وعدم التمييز وذلك وفق منظومة مؤشرات قياس نجاعة الأداء؛
- تعزيز دور آليات الحماية وسبل الانتصاف وتبسيط مساطر التظلم بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا انتهاك حقوقهم داخل المراكز من اللجوء إلى العدالة وجبر أضرارهم؛
- إعمال مبدأ المشاركة الفعلية والفاعلة مع ذوي المصلحة ومن يمثلهم وتطوير آليات التشاور معهم بشأن إلغاء الرعاية المؤسسية؛
- إعمال مبدأ العناية الواجبة واستعادة دور الدولة في التكفل الشامل بالأشخاص ذوي الإعاقة في احترام تام لمبادئ وأحكام الاتفاقية الدولية باعتبارها دولة طرف في هذه الأخيرة.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
Conseil national des droits de l'Homme

حقوق الإنسان 2021

**تداعيات كوفيد 19  
على الفئات الهشة  
ومسارات الفعلية**

فبراير 2022

@CNDHMaroc



www.cndh.ma